

الآباء من ذوي الإعاقة

الدليل الإرشادي لتعريفك بحقوقك



 CHRISTOPHER & DANA
REEVE FOUNDATION
TODAY'S CARE. TOMORROW'S CURE.®



إن طبيعة الوالدين أو أحدهما للقيام بأي شيء لحماية طفلها وتعزيز صحته وعافيته غريزة قوية لا تقبل الجدل. لكن بالنسبة للعديد من الآباء ذوي الإعاقة البالغ عددهم 4.1 مليون في الولايات المتحدة، فقد اعتبرت المحاكم أنهم غير صالحين للقيام بحقوق الأبوة والأمومة فقط لأنهم يعانون من إعاقات. والواقع أنه حتى عام 2012، لا تزال هناك 35 ولاية تعتبر الإعاقة أساسًا لإنهاء حقوق الأبوة دون أي دليل آخر على سوء المعاملة أو الإهمال.

ولم يتلق التمييز ضد الوالدين ذوي الإعاقة الاهتمام الوطني الذي يستحقه. كما أنه ليس على رأس أي جدول أعمال تشريعي وليس هناك سوى عدد قليل من المسؤولين يسلطون الضوء على هذه القضية أو يقدمون حلولاً جديدةً لها. ولا يزال أحد أكبر عوامل الظلم في المجتمع المعني بالإعاقة - أن يتم النظر إلى الشخص باعتباره إعاقة لا باعتباره كشخص.

ولهذا السبب اندمجت مؤسسة كريستوفر ودانا ريف والمجلس الوطني للإعاقة (NCD) من أجل تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بمعلومات عن حقوقهم كأباء.

تم إعداد الدليل الإرشادي لتعريفك بحقوقك من أجل تقديم لمحة عامة عن قانون الإعاقة والضمانات المتاحة لحماية الأسر على الصعيد الوطني. وفي هذا الدليل الإرشادي، ستجد معلومات عن موضوعات مثل التبنّي، والحضانة، وحق الزيارة، وقانون الأسرة، ونظام رعاية الطفل. كما شاركنا مقتطفات من تقرير المجلس الوطني للإعاقة، بعنوان هز المهدي «Rocking the Cradle»، مع شهادات من الآباء الذين واجهوا التمييز على أساس إعاقاتهم.

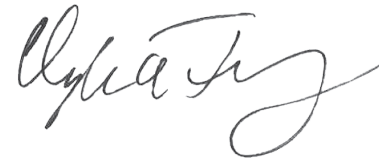
المعرفة قوة، ورفع مستوى الوعي بهذه المسألة أمر بالغ الأهمية. ومن خلال هذا الدليل الإرشادي، نأمل في إيجاد محادثة وطنية حول أوجه عدم المساواة التي يواجهها الآباء من ذوي الإعاقة كل يوم.

هناك العديد من الطرق للمشاركة في المساعدة على القضاء على هذه الممارسات التمييزية - ومن أهمها عدم السماح بحدوث هذا الانتهاك الواضح للحقوق الوطنية لمجتمعنا. الخطوة الأولى هي معرفة حقوقك. ونحن نأمل أن يوفر هذا الدليل الإرشادي نقطة انطلاق لتسليح نفسك بالمعلومات القيمة.

معًا، يمكننا القضاء على التمييز وتعزيز القوانين لتوفير حماية أفضل للآباء ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني.

كلايد تري
الرئيس
المجلس القومي للإعاقة

بيتر ويلدروتر
الرئيس والمدير التنفيذي
مؤسسة كريستوفر ودانا ريف




جدول المحتويات

4	حقائق حول الآباء ذوي الإعاقة
6	قانون الإعاقة
8	نظام رعاية الطفل
10	رعاية الطفل والمجتمع الأمريكي الأصلي
11	الرعاية الصحية الإنجابية
12	نظام الحضانة والزيارة وقانون الأسرة
14	التبني ورعاية أطفال الغير
16	قانون الولاية - الممارسات الواعدة
18	طلب التمثيل القانوني
19	اتخاذ الإجراءات - الدعوة إلى التغيير في ولايتك
19	المصادر والشكر والتقدير

حقائق حول الآباء ذوي الإعاقة

هناك

4.1 مليون

شخص من الآباء ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة.



هناك

35

ولاية تعتبر الإعاقة أساسًا
لإنهاء حقوق الأبوة



1 بين كل 10

أطفال لديهم آباء ذوو إعاقة



2/3 من قوانين الإعاقة تسمح للمحكمة
باتخاذ قرار بأن أحد الوالدين غير مؤهل بسبب
الإعاقة



وهناك 5.6 مليون

أمريكي يعانون من الشلل نتيجة
لما يلي:

- السكتة الدماغية
- التصلب المتعدد
- إصابة الحبل الشوكي
- إصابات الدماغ الرضية
- الورام الليفي العصبي
- الشلل الدماغي
- متلازمة ما بعد شلل الأطفال
- أخرى



وفي كل ولاية،

يمكن تضمين إعاقة الوالدين في
تحديد المصلحة الفضلى
للطفل



تتيح العاصمة واشنطن وجورجيا وكانساس وميريلاند وميسيسيبي
وداكوتا الشمالية ونيو مكسيكو وأوهايو وأوكلاهوما وكارولينا الجنوبية

الإعاقة الجسدية على أنها السبب الوحيد لإنهاء حقوق الأبوة، حتى مع عدم وجود
دليل على سوء المعاملة أو الإهمال

يحظر قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة ممارسة التمييز ضد المعاقين. وهذا يعني أنه لا يجوز منحك مزايا أو خدمات أقل من غيرك، وأنه لا يحق للمؤسسات الامتناع عند خدمتك فقط بسبب إعاقتك.

في أغسطس 2015، أصدرت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية (HHS) الأمريكية ووزارة العدل (DOJ) إرشادات هامة للولايات حول حماية حقوق الآباء والآباء المحتملين ذوي الإعاقة وأعلنت عن شراكة تعاونية جديدة بين المؤسسات والتي تجمع بين المكاتب الفيدرالية المعنية برعاية الطفل والإعاقة لضمان سلامة الأطفال وبقائهم وصحتهم مع حماية حقوق الآباء ذوي الإعاقة. وترسي المبادئ التوجيهية الجديدة مبدئي القوانين الوطنية لحقوق الإعاقة ذات الأهمية البالغة لرعاية الطفل.

أولاً، يجب أن توفر رعاية الطفل والكيانات الأخرى "معاملة على أساس فردي" للآباء ذوي الإعاقة، وأن تستعرض القضايا على أساس كل حالة على حدة استناداً إلى الوقائع الفعلية للحالة التي يتم الحصول عليها من خلال تقييم فردي (لا على أساس نمطي أو تصورات خاطئة واسعة النطاق).

ثانياً، يجب أن يتمتع الآباء ذوو الإعاقة بإمكانية الحصول على فرص كاملة وعادلة للمشاركة في برامج وخدمات وأنشطة رعاية الطفل والاستفادة منها، بما في ذلك عمليات الدعم والخدمات على أساس فردي. وتستند هذه النتائج إلى قوانين الإعاقة في بلادنا.

يمثل قانون إعادة التأهيل لعام 1973 وقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 1990 قوانين مكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في بلادنا. حيث يحظر قانون إعادة التأهيل التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة من جانب الوكالات الفيدرالية أو أي برامج أو أنشطة تتلقى تمويلاً فيدرالياً. وقد وسع قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة هذه الحماية لتشمل أنشطة الدولة والحكومة المحلية وكذلك الكيانات الخاصة.



و بموجب قانون إعادة التأهيل وقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة، فإنه يحظر على مؤسسات رعاية الطفل التابعة للولاية، ومؤسسات التبني العامة والخاصة، ومرافق الصحة الإنجابية ممارسة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وعليها ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص بفرصة متكافئة للمشاركة في خدماتهم وبرامجهم والاستفادة منها.

وعلى هذه الكيانات معاملة الآباء ذوي الإعاقة على أساس كل حالة على حدة، ويشمل ذلك توفير الدعم والخدمات المصممة خصيصاً استناداً إلى احتياجات الشخص المعاق. ويحظر على مرافق وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك مقدمي خدمات الصحة الإنجابية، ممارسة التمييز على أساس الإعاقة بموجب قانون الرعاية الميسرة لعام 2010.

و بموجب الباب الثاني من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة يتعين على الكيانات العامة القيام بما يلي:

- توفير فرص متكافئة للمشاركة في البرامج أو الخدمات أو الأنشطة وإجراء تعديلات مناسبة على السياسات أو الممارسات أو الإجراءات
 - توفير وسائل دعم وخدمات إضافية عند الضرورة لضمان تواصل فعال
 - عدم الحرمان من الاستفادة من البرامج والأنشطة والخدمات بسبب عدم إمكانية الوصول إليها يجب أن تكون الخدمات والبرامج والأنشطة متاحة وسهلة الاستخدام أمام الأشخاص ذوي الإعاقة
- و بموجب الباب الثالث من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة يتعين على الكيانات الخاصة القيام بما يلي:
- توفير ترتيبات تيسيرية مناسبة لضمان حصول ذوي الإعاقة على السلع أو الخدمات أو المرافق أو الامتيازات أو المزايا أو أماكن الإقامة.
 - ضمان عدم استبعاد أي شخص معاق أو حرمانه من الخدمات أو ممارسة التمييز ضده أو التعامل معه بطريقة مختلفة بسبب عدم وجود المساعدات والخدمات البديلة

تيفاني كالو، التي تستخدم كرسيًا متحركًا وتعاني من شلل دماغي، أنجبت ابنها الأول، ديفيد، عام 1987. وبعد الولادة مباشرة، قررت وكالة رعاية الطفولة في المقاطعة أن تيفاني وزوجها الذي يعاني أيضًا من إعاقة جسدية لا يمكنهما اصطحاب طفلهما إلى المنزل إلا إذا كان لديهما مقدمة رعاية غير معاقة تعمل بدوام كامل مع الطفل طوال الوقت. وسرعان ما تدهورت علاقة تيفاني مع زوجها، وتلا ذلك عنف منزلي، ثم غادرت مقدمة الرعاية المنزل. وانتقل ديفيد إلى حضانة أشخاص غير والديه. ثم أنجبت تيفاني ابنها الثاني، جيسي، وانتقل أيضًا إلى حضانة أشخاص غير والديه. وفي جلسة الوصاية، استشهدت المقاطعة ببطء تيفاني في تغيير حفاضة الطفل ديفيد لإظهار عدم قدرتها على رعاية طفلها، على الرغم من التدابير التكيفية النشطة التي تحظى بها. وفي نهاية المطاف، تم تبني ديفيد وجيسي من جانب عائلتين منفصلتين، ومُنحت تيفاني الحق في إجراء زيارة إشرافية سنوية للطفلين.

يوضح هذا المثال التمييز التاريخي الذي لا يزال متفشياً ضد الآباء ذوي الإعاقة في نظام رعاية الطفل. ويصف القسم التالي كيفية تطبيق قانون الإعاقة على نظام رعاية الطفل والولايات التي تعتبر الإعاقة أساساً لإنهاء حقوق الآباء في رعاية أبنائهم.

يشير نظام رعاية الطفل بشكل عام إلى مجموعة من الخدمات التي تعزز سلامة الطفل والعائلة وبقائهم وصحتهم. وهذا النظام مسؤول عن الرد على الادعاءات أو المخاوف بشأن سلامة الطفل التي عادة ما تنشأ في أعقاب ادعاءات بسوء المعاملة أو الإهمال.

تخضع نظم رعاية الطفل إلى رقابة الولاية والرقابة المحلية، لكنها أيضًا تتلقى تمويلًا فيدراليًا، بمعنى أنها خاضعة لقواعد مكافحة التمييز بموجب قانون إعادة التأهيل وقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة (انظر قانون الإعاقة).

بموجب الباب الثاني من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة، يتعين على وكالات رعاية الطفل القيام بما يلي:

- توفير فرص متكافئة للمشاركة في البرامج أو الخدمات أو الأنشطة وإجراء تعديلات مناسبة على السياسات أو الممارسات أو الإجراءات.
- توفير وسائل دعم وخدمات إضافية عند الضرورة لضمان تواصل فعال
- عدم الحرمان من الاستفادة من البرامج والأنشطة والخدمات بسبب عدم إمكانية الوصول إليها. يجب أن تكون الخدمات والبرامج والأنشطة متاحة وسهلة الاستخدام أمام الأشخاص ذوي الإعاقة

ووفقاً للمجلس الوطني للإعاقة فإن "نظام رعاية الطفل يجب أن يكون متسقاً مع قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة وكذلك مع الفقرة 504 من قانون إعادة التأهيل طالما أنه يتلقى تمويلًا فيدراليًا. ولا يجوز للوكالات ممارسة التمييز على أساس الإعاقة، وعليها توفير ترتيبات تيسيرية معقولة لخدمة الآباء ذوي الإعاقة على نحو ملائم."



حتى بعد تمرير قانون الإعاقة، لا تزال الولايات تعتبر الإعاقة أساساً لإنهاء حقوق الآباء. ونتيجة لتلك الأحكام المجحفة، لا يزال الآباء ذوي الإعاقة يواجهون تمييزاً ممنهجاً في نظام رعاية الطفل، مع وجود تحيزات وخرافات ومفاهيم خاطئة من جانب العاملين في نظم رعاية الطفل وكذلك من جانب قوانين الولاية. ويعتبر الآباء ذوي البشارة السوداء أكثر عرضةً للتمييز.

واعتباراً من عام 2012، أدرجت عشر ولايات الإعاقة الجسدية كأساس لإنهاء حقوق الآباء، حتى مع عدم وجود دليل على سوء

المعاملة أو الإهمال. وهي مقاطعة كولومبيا وجورجيا وكانساس وماريلاند وميسيسيبي ونيو مكسيكو وداكوتا الشمالية وأوهايو وأوكلاهوما وكارولينا الجنوبية.

وفي جورجيا، لا تؤخذ الإعاقة البدنية في الاعتبار إلا بعد تقديم أدلة إلى المحكمة على سوء المعاملة أو الإهمال. وفي أوكلاهوما، لا تؤخذ الإعاقة البدنية في الاعتبار إلا عند رفض الوالد أيضاً الامتثال "للمعالجة، أو تلقي العلاج، أو المساعدة" التي تقدمها الولاية.

تمتلك الولايات المتحدة تاريخًا مؤسّمًا من الإخراج الممنهج للأطفال الأمريكيين الأصليين من منازلهم البيولوجية والقبلية. ويواجه الأمريكيون الأصليون ذوو الإعاقة تحيزات متداخلة وتاريخيًا من الاضطهاد.

في عام 1978، أصدر الكونغرس قانون رعاية الطفل الهندي (ICWA)، ردًا على تاريخ الإخراج الممنهج للأطفال الأمريكيين الأصليين من منازلهم ووضعهم في مدارس داخلية ودور أورو-أمريكية. حيث يوفر قانون رعاية الطفل الهندي حماية قوية وخاصة للعناية للأطفال المسجلين في قبائل هندية معترف بها فيدراليًا.

ويستلزم قانون رعاية الطفل الهندي من أخصائيي الحالات القيام بما يلي:

- تقديم جهود فعالة للأسرة
- تحديد مكان رعاية يتناسب مع الطفل بموجب الأحكام التفضيلية لقانون رعاية الطفل الهندي
- إخطار قبيلة الطفل ووالديه بإجراءات حضانة الطفل
- الإشراف الفعال لقبيلة الطفل ووالديه في الإجراءات

ومع الأسف، فرغم الحماية المزدوجة المستمدة من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة وقانون رعاية الطفل الهندي، لا يزال الآباء ذوو الإعاقة من القبائل الأمريكية الأصلية ممثلون تمثيلاً زائدًا عن الحد في حالات رعاية الطفل. إذا كنت أنت أو زوجك أو طفلك عضو في قبيلة أمريكية أصلية معترف بها فيدراليًا وتشارك في نظام رعاية الطفل، يجب أن تكون على دراية بوسائل الحماية الإضافية التي يمنحها لك قانون رعاية الطفل الهندي. يمكنك الحصول على الموارد من خلال مركز قانون الإعاقة للأمريكيين الأصليين والرابطة الوطنية لرعاية أطفال الهنود الأصليين.

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ممارسات تمييزية كبيرة فيما يتعلق بالرعاية الصحية الإيجابية، إما من خلال العوائق البدنية أو التوجيهية. وتشمل تقنيات الإنجاب المساعدة (ART) التلقيح داخل الرحم، والتخصيب في المختبر، وتأهيل الأرحام، وغير ذلك. وعلى مقدمي خدمات تقنيات الإنجاب المساعدة الامتثال لقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة، وعليهم أيضًا - حال تلقيهم تمويلًا فيدراليًا مثل برنامج Medicare أو Medicaid - الامتثال لقانون إعادة التأهيل. ويحظر الباب الثالث من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة التمييز ضد ذوي الإعاقة من خلال حرمانهم من الحصول على السلع والخدمات. وهذا يعني أن على مقدمي خدمات الصحة الإيجابية القيام بما يلي:

- عدم تحديد معايير الأهلية التي من شأنها إقصاء ذوي الإعاقة
 - توفير ترتيبات تيسيرية مناسبة لضمان حصول ذوي الإعاقة على السلع أو الخدمات أو المرافق أو الامتيازات أو المزايا أو أماكن الإقامة.
 - ضمان عدم استبعاد أي شخص معاق أو حرمانه من الخدمات أو ممارسة التمييز ضده أو التعامل معه بطريقة مختلفة بسبب عدم وجود المساعدات والخدمات البديلة
 - إزالة الحواجز المعمارية
 - جعل السلع أو الخدمات متاحة من خلال طرق بديلة إن أمكن توفير هذه الأساليب
- وللأسف، فقد كشفت دراسة استشهد بها المجلس الوطني أن العديد من أخصائيي الخصوبة يمارسون التمييز بشكل ممنهج استنادًا إلى الحالة الزوجية والميل الجنسي والتاريخ الجيني وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتشخيص النفسي والتحصيل العلمي والإعاقات الجسدية أو المعرفية.
- علاوة على ذلك، فإن برامج التأمين الصحي الفيدرالية Medicare و Medicaid - التي يحصل من خلالها العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على التأمين الصحي - لا تغطي علاج الخصوبة. ومع ذلك، فإنه وفقًا للمجلس الوطني للإعاقة فإن "توفير تقنية الإنجاب المساعدة مماثل للتسهيلات الأخرى التي يوصي بها قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة في سياق الحقوق الإيجابية". وهذا يشير إلى وجوب النظر إلى تقنية الإنجاب المساعدة ذاتها على أنها ترتيب تيسيري معقول لذوي الإعاقة المصابين بالعقم.

كاني أونيل هي أم وصاحبة خبرة طويلة مع الشلل الرباعي. بعد عشرة أسابيع من إنجاب ابنها، رفع زوجها دعوى قضائية للحضانة مدعياً أن كاني "ليست شخصاً مناسباً وملائماً" لرعاية ابنهما بسبب إعاقتها. كانت كاني قد أعدت نفسها للأمومة من خلال العمل مع برامج العلاج المهني للوالدين المنتظرين للولادة ووفرت معدات الرعاية التكميلية ووضعت خططاً لخدمات المساعدة الشخصية للحصول على المساعدة عند الضرورة.

وإثباتاً للتحيز في النظام، أدلى محام غير منتسب للقضية إلى الصحافة أنه "على افتراض أن كلا الطرفين متساويان (من نواحٍ أخرى)، أليس من الأفضل للطفل أن يكون مع الوالد" و"ما التأثير الواقع على الطفل - يشعر بالأسى على الأم ثم يصير والدًا". وبعد جدل استمر عاماً ونصف العام، نالت كاني حق الحضانة وتوصلت إلى اتفاق يمنح الوالد حق الزيارة.

وكما هو الحال مع جميع الجهات الحكومية، فإن قانون إعادة التأهيل والباب الثاني من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة ينطبقان على نظام محكمة الأسرة. وعلى محاكم الأسرة ما يلي:

- توفير فرص متكافئة للمشاركة في البرامج أو الخدمات أو الأنشطة وإجراء تعديلات مناسبة على السياسات أو الممارسات أو الإجراءات
 - توفير وسائل دعم وخدمات إضافية عند الضرورة لضمان تواصل فعال
 - عدم الحرمان من الاستفادة من البرامج والأنشطة والخدمات بسبب عدم إمكانية الوصول إليها. يجب أن تكون الخدمات والبرامج والأنشطة متاحة وسهلة الاستخدام أمام الأشخاص ذوي الإعاقة
- وخلالاً لقضايا رعاية الطفل، التي تتعلق بعدم كفاية الآباء وإنهاء حقوقهم في الحضانة، تتدخل محاكم الأسرة عند إخفاق الوالدين في التوصل إلى اتفاقية بشأن الحضانة أو حق الزيارة فيما بينهما. وتتخذ محاكم الأسرة قرارات بشأن حضانة الطفل استناداً إلى معيار "مصلحة الطفل الفضلى".
- ومع الأسف، يواجه الآباء ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان التحيز والتمييز في محكمة الأسرة.

تعامل قرار المحكمة التاريخي الصادر عام 1979 في قضية *In re Marriage of Carney* بصفة خاصة مع والد مصاب بشلل رباعي. في هذه القضية، بعد إجراء ترتيبات الحضانة، حدث للوالد إصابة في النخاع الشوكي. وبعد إصابة الوالد، تقدمت الأم بالتماس لتغيير ترتيبات الحضانة من أجل تقليل حضانة الوالد. وفي حين أقرت المحكمة هذا التغيير، رفضت محكمة كاليفورنيا العليا هذا القرار.

وفقاً للمجلس الوطني للإعاقة، "رأت المحكمة بقوة أن الرابطة بين الوالدين والطفل ليست مجرد القدرة على الانخراط في التفاعل الجسدي، وبالتالي لا ينبغي الاقتطاع من حقوق الأبوة أو التقليل منها لمجرد الإعاقة."



تستخدم جميع الولايات معيار "مصلحة الطفل الفضلى" في تحديد الحضانة. ومع ذلك، تختلف الولايات

في تعاملها مع الإعاقة. وفقاً للمجلس الوطني للإعاقة، فإنه في حين تسمح جميع الولايات بالنظر في الصحة العقلية أو الجسدية للوالد، فإن العديد من الولايات لا تزال صامتة عن الإعاقة على وجه التحديد. وهذا يعني أيضاً أن معظم الولايات لا تمتلك أي حماية قانونية للآباء ذوي الإعاقة عندما يتعلق الأمر بالحضانة وحق الزيارة. وفي حين لا يزال العديد من محاكم الأسرة تمارس التمييز ضد الآباء ذوي الإعاقة، فإن الحكم الذي صدر منذ عقود في قضية كارني ينبغي أن يوفر بعض الحماية في تلك الدائرة.



أمضت راشيل (اسم مستعار) وشريكها 15 عامًا من عام 1995 حتى 2010 في محاولة لتبني طفل. بدأت راشيل مع شريكها في تقصي العملية لدى وكالة رعاية أطفال محلية حيث تم إخبارهما، كمستخدمي كراسي متحركة، أنهما غير مؤهلين بشكل واضح لكفالة طفل أو تبنيه. وبعد دفاع مريير حصل على أخ وأخت في كفالتهم لكن سرعان ما أخذوا منها حينما علمت أمهما أنه طفليها تحت رعاية مستخدمي الكراسي المتحركة. في عام 2004، حاول الزوجان مرة أخرى مع وكالة خاصة لكنهما واجها تمييزًا ماثلاً. وأخيرًا، في عام 2009، التقت راشيل وشريكها طفلة أراد والداها المرييين لها الاستغناء عنها (التي افترضت راشيل وشريكها أن ذلك ربما يكون بسبب إعاقات ذهنية ونفسية لدى الطفلة). وتبنت راشيل وشريكها الطفلة في عام 2010.

ينطبق قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة وقانون إعادة التأهيل وما يستلزمه من وسائل الحماية ضد التمييز على نظام التبني، وحكومات الولايات والحكومات المحلية، ووكالات التبني العامة والخاصة. وهذا يشمل إمكانية الوصول المادي والبرنامجي والترتيبات التيسيرية المعقولة للوالدين المتبنين المحتملين.

وفقًا للمجلس الوطني للإعاقة، فإن "الباب الثالث يحكم بما لا يدع مجالاً للشك الوصول إلى عمليات التبني الخاصة، لأنه يتضمن "وكالة التبني" في تعريف الأماكن العامة"

ولا ينطبق فقط قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة وقانون إعادة التأهيل على هذه الوكالات، لكن قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة يتعلق على وجه التحديد بوكالات التبني ويحظر ممارسة التمييز ضد الوالدين المتبنين المحتملين. ولا يجوز لوكالات التبني استخدام "المعايير أو الوسائل أو الأساليب... التي تنطوي على تمييز على أساس الإعاقة" ولا يحق لها استخدام معايير الأهلية التي تنص على "إقصاء شخص معاق... ما لم يبد المعيار ضروريًا لتوفير" الخدمات. وهذا يعني أنه من غير القانوني لوكالات التبني رفض تقديم الخدمة لك لمجرد إعاقته.

أحرزت بعض الولايات تقدماً بل وأقرت تشريعات رائدة لحماية حقوق الآباء ذوي الإعاقة.

أركانساس

في عام 1997، كتبت أركانساس قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة في نظام رعاية الطفل الخاص بها، الذي ينص على أنه يتعين على إدارة رعاية الطفل "توفير ترتيبات تيسيرية معقولة بما يتماشى مع قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة...للآباء ذوي الإعاقة للسماح لهم بالوصول بشكل مجدٍ إلى خدمات لم الشمل والحفاظ على الأسرة".

أيداهو

نظراً للجهود التي يبذلها مجلس العيش المستقل في ولاية أيداهو وائتلاف الآباء والأمهات الذين يعيشون بشكل مستقل مع الشباب (FAMILY)، أقرت الهيئة التشريعية في أيداهو أربعة مشاريع قوانين في عامي 2002 و2003 تتناول حقوق الآباء ذوي الإعاقة. وتناولت القوانين مجتمعة التحيز والتمييز في نظام رعاية الطفل؛ والطلاق والانفصال والإعاقة؛ والتبني والوصاية (الوصاية على القاصر بعد وفاة أحد الوالدين).

كانساس

بدأ مجلس العيش المستقل في ولاية كانساس، بفضل النجاح الذي حققه في ولاية أيداهو، جهوداً مماثلة، مع التركيز على قانون كانساس للأطفال المحتاجين إلى الرعاية. في عام 2005، أقر قانون مجلس الشيوخ 230 السلطة التشريعية في كانساس، وحظر التمييز ضد الوالدين ذوي الإعاقة. وينص قانون مجلس الشيوخ 230 على أن الإعاقة وحدها لا يمكن أن تمثل أساساً لإلغاء حقوق الوالدين، ويقضي بأن تأخذ قرارات حضانة الطفل في الاعتبار استخدام الترتيبات التيسيرية والمعدات التكميلية.

كاليفورنيا

اتخذ رجال القانون في كاليفورنيا طريقاً مختلفاً. اشتركت Disability Rights California (نظام الحماية والدفاع بكاليفورنيا) مع Through the Looking Glass لرعاية مشروع القانون رقم 2152 المعروض على مجلس الشيوخ (AB 2152) عام 2000 والذي يشمل معدات رعاية تكميلية للطفل باعتبارها معدات طبية دائمة يتم تغطيتها من خلال برنامج Medi-Cal (برنامج Medicaid بكاليفورنيا). كما يضمن مشروع القانون اعتبار معدات الرعاية التكميلية للطفل ضرورية من الناحية الطبية. وفي حين تم تمرير مشروع القانون، لم يجر تنفيذ هذا التغيير منذ طباعة تقرير المجلس الوطني للإعاقة عام 2012.

رود آيلاند

في عام 2000، ألغت رود آيلاند الإعاقة من قانونها المتعلق بإنهاء حقوق الأبوة.

فيرمونت

في عام 2007، غيرت فيرمونت قانون رعاية الطفل لفرض "توازن مناسب" بين حماية الأطفال واحترام حقوق الوالدين أو الأوصياء (49229b § 52). يتطلب قانون فيرمونت نقاط القوة واحتياجات الوالدين ذوي الإعاقة وإمكانية استخدام المعدات ووسائل الدعم التكميلية التي ينبغي النظر فيها في قضايا رعاية الطفل.

ماريلاند

في عام 2009، أقرت ماريلاند مشروع قانون مجلس النواب رقم 689 (HB 689) وقانون مجلس الشيوخ رقم 613 (SB 613) لحظر التمييز على أساس الإعاقة ضد الوالدين أو الأوصياء أو مقدمي الرعاية المشاركين في التبني أو الحضانة أو رعاية الطفل.

ميزوري

في عام 2011، أقرت ولاية ميزوري قانون مجلس النواب رقم 604 (HB604) وقانون مجلس الشيوخ رقم 555 (SB555) لتعزيز حقوق الآباء ذوي الإعاقة في قضايا رعاية الطفل، في أعقاب قضية شهيرة فقد فيها زوجان الحضانة لأن كلاهما كان أعمى.



إذا كنت طرفاً في قضية حضانة طفل، فإن عليك التحدث إلى محامٍ. في معظم الولايات، إذا كنت طرفاً في قضية رعاية طفل، يحق تمثيلك من قبل محامٍ تعينه المحكمة. لكن هناك عدد قليل من المحامين يعرفون عن قانون الإعاقة وكيفية العمل به مع قانون الأسرة وقد ترغب في توكيل محامٍ يتمتع بهذه الخبرة.

توجد وكالة للحماية والدفاع تعينها الحكومة الفيدرالية في كل ولاية وإقليم لتقديم الخدمات القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. ابحث عن المنظمة في منطقتك من خلال الشبكة الوطنية لحقوق الإعاقة National Disability Rights Network واعرف المزيد من خلال NDRN.org. كما توفر وكالات الإغاثة القانونية مساعدة قانونية مجانية أو منخفضة التكلفة. ابحث عن وكالة إغاثة قانونية في ولايتك من خلال LawHelp.org. وأخيراً، تقوم Through the Looking Glass -وهي مؤسسة رائدة معترف بها وطنياً

في مجال الأبوة والأمومة لذوي الإعاقة - بتشغيل برنامج قانوني من شأنه توفير إحالات وتدريب ومساعدة للآباء الذين في حاجة إلى من يمثلهم.

إن عمليات تقييم الأبوة والأمومة أمر بالغ الأهمية في معظم حالات رعاية الطفل وإجراءات الحضانة/الزيارة. وعلى المحامي الخاص بك التأكد من أن أي تقييم لك كوالد يجربه شخص مهني ذو خبرة في الإعاقة والآباء ذوي الإعاقة.



رغم سنوات من التقدم المحرز في تشريعات الحقوق المدنية المتعلقة بالإعاقة، لا يزال الآباء ذوي الإعاقة يواجهون معاملة تمييزية، ولا يزال العديد من الولايات يستخدم قوانين عفا عليها الزمن فيما يتعلق بالآباء ذوي الإعاقة. ويدعو المجلس الوطني للمعيشة المستقلة (NCIL)، من خلال الشبكة الوطنية لمراكز المعيشة المستقلة ومجالس المعيشة المستقلة المنتشرة عبر الولاية، الولايات إلى تحديث قوانينها والاعتراف بالحقوق المدنية للوالدين ذوي الإعاقة. للمشاركة، اتصل بالمركز المحلي الخاص بك أو قم بزيارة www.ncil.org.

المصادر والشكر والتقدير

نود الإشارة إلى الأفراد والمنظمات والمصادر التالية التي أفادتنا في إعداد هذا الدليل الإرشادي:

- روبين باول ومشروع الوالدين المعاقين
- كيلي باكلاوند والمجلس الوطني للمعيشة المستقلة
- Through the Looking Glass - وهو مصدر وطني ومركز تدريب وخدمات للوالدين ذوي الإعاقة

يتضمن هذا الدليل الإرشادي مقتطفات واسعة النطاق من تقرير هز المهد «Rocking the Cradle» التابع للمجلس الوطني للإعاقة. ضمان حقوق الآباء ذوي الإعاقة وأطفالهم. ويمكنك الاطلاع على نسخة كاملة من التقرير من خلال: <http://www.ncd.gov/publications/2012/Sep272012>

يرجى الرجوع إلى ChristopherReeve.org لمزيد من المصادر والمعلومات، بما في ذلك ورقة الحقائق الخاصة بمؤسسة كريستوفر ودانا ريف عن الآباء ذوي الإعاقة.



CHRISTOPHER & DANA
REEVE FOUNDATION

TODAY'S CARE. TOMORROW'S CURE.®



نحن هنا للمساعدة.

اعرف المزيد اليوم!

مؤسسة كريستوفر ودانا ريف

Morris Turnpike, Suite 3A 636

Short Hills, NJ 07078

الهاتف المجاني (800) 539-7309

هاتف (973) 467-8270

ChristopherReeve.org

المجلس الوطني للإعاقة

F Street, NW, Suite 850 1331

Washington, DC 20004

(هاتف صوتي) (202) 272-2004

(هاتف نصي) (202) 272-2074

www.ncd.gov